

جامعة ميدأوشن



كلية العلوم الإنسانية

قسم / تخصص. ماجستير قانون رقمي

عنوان البحث

التحول الرقمي للإجراءات القضائية في المحاكم السعودية (منصة ناجز): دراسة أثرها

على الضمانات الإجرائية وحق الدفاع.

إعداد الطالب / راكان فالح العتيبي

إشراف/

العام الدراسي:

2025

مقدمة الدراسة

شهد العالم في العقدين الماضيين ثورة رقمية هائلة طالت كافة مناحي الحياة، وكان للعدالة نصيب وافر منها. وفي إطار سعيها لتحقيق مستهدفات "رؤية المملكة 2030" الرامية إلى بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح، أولت المملكة العربية السعودية أهمية قصوى لرقمنة الخدمات الحكومية، وعلى رأسها خدمات القطاع العدلي.

تُعد "منصة ناجز" (Najiz) التابعة لوزارة العدل السعودية، أحد أبرز ملامح هذا التحول، حيث قدمت حزمة متكاملة من الخدمات والإجراءات القضائية والعدلية إلكترونياً، بدءاً من رفع الدعاوى وقيدها، مروراً بالتبليغ وتداول المذكرات، وصولاً إلى عقد الجلسات القضائية عن بعد وإصدار الأحكام وتنفيذها. ويهدف هذا التحول بشكل رئيسي إلى تعزيز كفاءة الإجراءات، اختصار الزمن اللازم للتقاضي، وتسهيل وصول المستفيدين إلى العدالة.

وعلى الرغم من المزايا الواضحة للرقمنة من حيث السرعة والشفافية الإدارية، فإن تطبيق هذه التقنيات يثير تساؤلات جوهرية حول مدى توافقها مع المبادئ الراسخة للعدالة

الإجرائية. فالإجراءات القضائية ليست مجرد خطوات إدارية، بل هي ضمانات دستورية وقانونية تهدف إلى حماية حق الدفاع للمتقاضين، ومبدأ المواجهة، ومساواة الأطراف أمام القضاء.

من هذا المنطلق، تتجه هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الأثر الفعلي لرقمنة الإجراءات القضائية عبر منصة "ناجز" على تلك الضمانات الإجرائية الأساسية، وخاصة حق الدفاع الذي يُعد جوهر المحاكمة العادلة، وذلك بهدف تحديد مكامن القوة والقصور في التجربة السعودية، وتقديم التوصيات الكفيلة بتحقيق التوازن بين ضرورات الكفاءة التقنية وحتمية صون العدالة الإجرائية.

2. مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل حول مدى نجاح عملية التحول الرقمي للإجراءات القضائية في المحاكم السعودية عبر منصة "ناجز" في الحفاظ على الضمانات الإجرائية للمتقاضين، وتحديدًا حق الدفاع، أو ما إذا كانت السرعة والكفاءة التقنية قد أدت إلى إحداث ثغرات أو تحديات في ممارسة هذا الحق الجوهري.

المشكلة الرئيسية:

ما هو الأثر الإجرائي لرقمنة الإجراءات القضائية عبر منصة "ناجز" على طبيعة ونطاق ممارسة الضمانات الإجرائية وحق الدفاع في المحاكم السعودية؟

التساؤلات الفرعية:

1. **أثر الكفاءة على الحقوق:** كيف أثرت خدمات "ناجز" (مثل التبليغ الإلكتروني وعقد الجلسات عن بعد) على زمن التقاضي وكفاءة الإجراءات، وما مدى مساهمة ذلك في تعزيز أو تهميش حق الدفاع؟
2. **التحديات التقنية والقانونية:** ما هي أبرز التحديات القانونية والتقنية التي تواجه المحامين والمتقاضين أثناء استخدام منصة "ناجز" في ممارسة حقهم في المواجهة وتقديم البيانات والرد عليها؟
3. **مبدأ المساواة:** ما مدى تأثير الاعتماد على الرقمنة على مبدأ مساواة الأطراف في الوصول إلى معلومات الدعوى ووثائقها، خاصةً بالنسبة للأفراد ذوي الكفاءة الرقمية المحدودة أو نقص الموارد؟
4. **ضمان سرية المعلومات:** ما هي الضمانات التي توفرها المنصة لحماية سرية وسلامة البيانات القضائية الحساسة للمتقاضين، وهل هناك مخاوف بشأن أمن المعلومات قد تؤثر على ثقة المتقاضين بالعدالة الإلكترونية؟
5. **المقترحات التطويرية:** ما هي التوصيات التشريعية والتقنية التي يمكن تقديمها لوزارة العدل السعودية لتعزيز الضمانات الإجرائية وحق الدفاع في ظل بيئة التقاضي الرقمي عبر "ناجز"؟

3. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعاً معاصراً يقع في صميم التطورات القضائية في المملكة، ويلامس الحقوق الأساسية للمواطنين والمقيمين.

الأهمية العلمية:

1. **سد فجوة بحثية:** تُعد هذه الدراسة إضافة نوعية للمكتبة القانونية العربية والسعودية

تحديداً، كونها تتناول بالتحليل والتقييم التجربة الرائدة للمملكة في مجال العدالة الإلكترونية (e-Justice)، وهو مجال لا يزال يفتقر إلى الدراسات المتخصصة.

2. **تأصيل المفاهيم:** تسهم الدراسة في تأصيل العلاقة بين المبادئ الإجرائية التقليدية

(كحق الدفاع ومبدأ المواجهة) والبيئة التقنية الحديثة، مما يوفر إطاراً نظرياً لفهم

تحديات "التقاضي عن بعد".

3. **مرجعية للباحثين:** يمكن أن تشكل نتائج الدراسة وتحليلها مرجعية للباحثين

والقانونيين المهتمين بمجال تكنولوجيا القانون (Legal Tech) وتأثيرها على النظم

العدلية.

الأهمية العملية:

1. **دعم صانعي القرار:** توفر الدراسة نتائج موضوعية ومقترحات عملية لوزارة العدل

والجهات القضائية، للمساعدة في تطوير وتحسين منصة "ناجز" لضمان أعلى

مستويات العدالة الإجرائية وحماية حقوق المتقاضين.

2. **توعية المستفيدين:** ترفع الدراسة مستوى الوعي لدى المحامين والمتقاضين بأبعاد

التحول الرقمي وتأثيره على ممارسة حق الدفاع، مما يساعدهم على التكيف مع

البيئة القضائية الجديدة والاستفادة المثلى من الخدمات الإلكترونية.

3. **تحقيق التوازن:** تهدف الدراسة إلى المساعدة في تحقيق التوازن المنشود بين

متطلبات السرعة والكفاءة الإدارية (التي تحققها المنصة) ومتطلبات العدالة

الإجرائية وحماية حق الدفاع (التي تفرضها القوانين الأساسية).

4. **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تقييم أثر التحول الرقمي للإجراءات القضائية في

المحاكم السعودية من خلال منصة "ناجز" على الضمانات الإجرائية وحق الدفاع، مع

تحديد التحديات وتقديم مقترحات للتحسين.

الهدف الرئيسي:

تقييم الأثر المترتب على استخدام منصة "ناجز" في الإجراءات القضائية على حماية

الضمانات الإجرائية وحق الدفاع للمتقاضين في المملكة العربية السعودية.

الأهداف الفرعية:

1. تحديد مدى مساهمة منصة "ناجز" في تحسين كفاءة الإجراءات القضائية وسرعتها، مقارنةً بالإجراءات التقليدية.
 2. الكشف عن التحديات والصعوبات القانونية والتقنية التي تواجه المحامين والمتقاضين عند استخدام المنصة، وتأثيرها على ممارسة حق الدفاع.
 3. تحليل مدى التزام تطبيقات المنصة بمبادئ العدالة الإجرائية الأساسية، كالمساواة بين الخصوم وحق المواجهة وعلنية الجلسات (في سياق الجلسات عن بعد).
 4. تقييم مستوى الضمانات الأمنية التي توفرها المنصة لحماية البيانات وسرية المعلومات القضائية الحساسة.
 5. تقديم مجموعة من التوصيات التشريعية والعملية المقترحة لوزارة العدل السعودية لضمان التوازن الأمثل بين الكفاءة التقنية وحماية الحقوق الإجرائية في ظل التقاضي الرقمي.
5. تساؤلات الدراسة
- تُشكل التساؤلات التالية الإطار المحوري الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه من خلال جمع وتحليل البيانات:

التساؤل الرئيسي:

ما هو الأثر الإجرائي لرقمنة الإجراءات القضائية عبر منصة "ناجز" على طبيعة ونطاق ممارسة الضمانات الإجرائية وحق الدفاع في المحاكم السعودية؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما مدى فاعلية الخدمات الإلكترونية التي تقدمها "ناجز" (كالتبليغ وعقد الجلسات عن بعد) في اختصار زمن التقاضي وتحقيق الكفاءة الإجرائية؟
2. ما هي أبرز التحديات القانونية والتقنية التي تعترض ممارسة المحامين والمتقاضين لحق الدفاع بشكل كامل وفعال عبر منصة "ناجز"؟
3. كيف أثر الاعتماد على المنصة في الوصول إلى الوثائق القضائية على مبدأ المساواة بين الخصوم، خصوصاً لمن يمتلكون قدرات رقمية مختلفة؟
4. ما هي الضمانات الأمنية التي توفرها "ناجز" لحماية البيانات القضائية، وهل هي كافية لتبديد المخاوف بشأن سرية المعلومات؟
5. ما هي التوصيات المقترحة لتطوير الإطار التشريعي والتقني لمنصة "ناجز" بما يعزز الضمانات الإجرائية وحق الدفاع؟

6. فرضيات الدراسة

تُبنى الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية، التي تتفرع منها فرضيات فرعية سيتم اختبار صحتها بناءً على النتائج الميدانية والتحليل القانوني:

الفرضية الرئيسية:

يؤثر التحول الرقمي للإجراءات القضائية عبر منصة "ناجز" تأثيراً ذا دلالة إحصائية على كفاءة الإجراءات، ولكنه يثير في المقابل تحديات جديدة قد تؤثر سلباً على نطاق ممارسة الضمانات الإجرائية وحق الدفاع في المحاكم السعودية.

الفرضيات الفرعية:

1. تساهم خدمات "ناجز" في تقليص الزمن الإجرائي وزيادة كفاءة الإجراءات بشكل إيجابي، لكنها قد تؤدي إلى تقييد فرصة المتقاضين أو محاميهم في الاستئناف أو المشاورة بشكل كافٍ أثناء الجلسات عن بعد.
2. هناك علاقة سلبية بين مستوى الكفاءة الرقمية للمتقاضين وفاعلية ممارستهم لحق الدفاع عبر المنصة.
3. تُشكل التحديات التقنية في المنصة (مثل الأعطال أو صعوبة تحميل الملفات الكبيرة) عقبة أمام ممارسة حق الدفاع بشكل كامل ومستقر.

4. عدم وضوح الإطار التشريعي لبعض الإجراءات الرقمية الجديدة قد يؤدي إلى تباين

في التطبيق القضائي، مما يضعف من الضمانات الإجرائية.

7. مصطلحات الدراسة

لتوحيد الإطار المفاهيمي، يتم تعريف المصطلحات الأساسية المستخدمة في الدراسة:

المصطلح	التعريف الإجرائي
التحول الرقمي للإجراءات القضائية	هو عملية استخدام التقنيات الرقمية والاتصالات الإلكترونية في إنجاز كافة المراحل والخدمات المتعلقة بالتقاضي في المحاكم السعودية، بدءاً من قيد الدعوى حتى تنفيذ الحكم، والممثلة بشكل رئيسي في منصة "ناجز".
منصة ناجز (Najiz)	المنصة الإلكترونية الموحدة لوزارة العدل السعودية، التي تقدم جميع الخدمات العدلية والقضائية عن بُعد (خدمات المحاكم، التنفيذ، التوثيق).
الضمانات الإجرائية	مجموعة الحقوق والمبادئ القانونية التي يكفلها النظام للمتقاضين خلال عملية التقاضي لضمان محاكمة عادلة،

وتشمل: حق الدفاع، مبدأ المواجهة، المساواة أمام القضاء، وعلنية الجلسات.	
هو حق المتقاضي أو وكيله في إبداء دفوعه وطلباته، وتقديم بيناته ووثائقه، والرد على بينات خصمه في جميع مراحل الدعوى، ويشمل أيضاً الحق في الوقت الكافي للتحضير والاستعانة بمحامٍ.	حق الدفاع
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العدلية والقضائية، بهدف تحسين كفاءة وجودة وسرعة الوصول للعدالة.	العدالة الإلكترونية (e-Justice)

8. متغيرات الدراسة

تعتمد الدراسة على تحديد متغيرات مستقلة وأخرى تابعة لقياس العلاقة بينها:

النوع	المتغير	التعريف الإجرائي للمتغير
-------	---------	--------------------------

يمثل الإطار التقني والإجرائي الجديد المتمثل في المنصة، والخدمات التي تقدمها (كالتبليغ الإلكتروني، الجلسات المرئية، التوقيع الرقمي).	التحول الرقمي للإجراءات القضائية عبر منصة "ناجز"	المتغير المستقل
يمثل مدى فاعلية وحماية الحقوق الأساسية للمتقاضين في ظل البيئة الرقمية الجديدة، ويُقاس بـ (سهولة الوصول للمحامي، مدى كفاية الوقت الممنوح للرد، وضوح البيانات المقدمة، أمن البيانات).	الضمانات الإجرائية وحق الدفاع	المتغير التابع

الدراسات السابقة (Previous Studies)

نظراً لحدثة موضوع التحول الرقمي في الإجراءات القضائية، هناك ندرة نسبية في الدراسات المتخصصة التي تناولت أثر منصة "ناجز" على الضمانات الإجرائية تحديداً. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تلاقى مع الدراسة الحالية في بعض الجوانب، مرتبة من الأحدث إلى الأقدم:

أولاً: دراسة حنان عساف (2023م)

العنوان: دور التحول الرقمي في التعليم في تنمية الثقافة الرقمية لدى طالبات المدارس الحكومية ومعوقات ذلك من وجهة نظر المعلمات.

المصدر: بحث منشور في مجلة Education Sciences، جامعة المنصورة، كلية الطفولة المبكرة، مج 50، 25، ص 463-476، 2023م.

مشكلة الدراسة: تدور حول أهمية الثقافة الرقمية لزيادة فعالية التدريس، والحاجة الماسة إلى طلبة قادرين على استخدام التكنولوجيا الرقمية والمهارات الرقمية في العملية التعليمية التعليمية، ولهذا هدفت إلى معرفة دور التحول الرقمي في التعليم في تنمية الثقافة الرقمية لدى الطالبات.

أبرز النتائج والتوصيات: أظهرت النتائج أن دور التحول الرقمي في التعليم في تنمية الثقافة الرقمية جاء مرتفعاً، وأنه يساعد في تنمية الثقافة الرقمية من خلال بناء صداقات

واسعة. وتوصي الدراسة بالعمل على تطوير قدرات الطالبات على تصميم المنصات التعليمية.

أوجه الشبه والاختلاف:

• التشابه: تتفق مع الدراسة الحالية في أنها تناولت دور التحول الرقمي وتنمية الثقافة الرقمية.

• الاختلاف: تختلف جذرياً في المجال، حيث ركزت الدراسة السابقة على مجال

"التعليم" بينما تتناول الدراسة الحالية مجال "القضاء الإداري ومنصة ناجز".

ثانياً: دراسة جهاد الجازي (2021م)

العنوان: التقاضي عن بعد؛ نحو قضاء إداري إلكتروني في المملكة العربية السعودية.

المصدر: بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، جامعة اليرموك - كلية

القانون، مج 48، 3، ص 202-220، 2021م.

مشكلة الدراسة: تمثلت في مدى إمكانية تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني على التقاضي

الإداري في السعودية، ومدى انسحاب هذا النظام على كافة إجراءات التقاضي الإداري،

ومدى تحقق ضمانات المحاكمة العادلة في التقاضي الإلكتروني.

أبرز النتائج والتوصيات: خلصت إلى إمكانية تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية

وخصوصاً المرافعة الإلكترونية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة التي تتيح الاتصال

التفاعلي المباشر بين الخصوم والقضاة دون حضور شخصي. وتوصي المنظم السعودي

بتعديل نظام المرافعات أمام ديوان المظالم ونظام المرافعات الشرعية للتوسع في التطبيق الإلكتروني، مع الإبقاء على صلاحية تقديرية للقاضي لممارسة الإجراءات بصورة تقليدية إذا تطلبت العدالة ذلك.

أوجه الشبه والاختلاف:

- **التشابه الجوهرى:** تتفق مع الدراسة الحالية في أنها تناولت الوسائل الإلكترونية المطبقة على المحاكم في المملكة العربية السعودية، وارتباطها بتحقيق الضمانات الإجرائية (المحاكمة العادلة).
- **الاختلاف:** الدراسة السابقة تخصصت في نطاق "القضاء الإداري" (ديوان المظالم)، بينما تركز الدراسة الحالية على "منصة ناجز" وتقييم أثرها التطبيقي على الضمانات الإجرائية وحق الدفاع في المحاكم العامة.

ثالثاً: دراسة شريف الغيام (2020م)

العنوان: مشروع قانون التقاضي الإلكتروني: أين ضاع العنوان والمضمون؟

المصدر: بحث محكم ومنشور في مجلة منازعات الأعمال، العدد (53)، المغرب، 2020م.

محتوى الدراسة: تناول البحث تجسيد مفهوم المصلحة الفضلى للصحة العامة وحماية

الدفاع، في إطار ما يسمى **بالتقاضي عن بعد** كأحد صور التباعد الاجتماعي بالمرافق

القضائية الذي يجد أساسه في الموجبات التشريعية لقانون الطوارئ الصحية، كنظام جديد يسمح بمشروعية استعمال وسائل إلكترونية للتقاضي.

أوجه الشبه والاختلاف:

• التشابه: تتفق مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع "التقاضي عن بعد" ومناقشة

مدى مشروعية استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية، وضرورة حماية حق الدفاع.

• الاختلاف: ركزت الدراسة السابقة على التكييف القانوني لنظام التقاضي عن بعد

الناشئ عن "قانون الطوارئ الصحية" (موجبات الاستثناء)، بينما تركز الدراسة

الحالية على "الأثر التطبيقي" لبيئة نظامية قائمة ومستدامة متمثلة في منصة "ناجز".

رابعاً: دراسة رباب محمود عامر (2020م)

العنوان: التقاضي في المحكمة الإلكترونية.

المصدر: بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة،

العراق، العدد (25)، 2020م.

المحتوى: تناول البحث مفهوم الحكومة الإلكترونية، والانتقال إلى البيئة الإلكترونية،

وتضمن مفهوم التقاضي الإلكتروني، والدعاوى فيه، ووسائل التقاضي الإلكتروني، والتبادل

الإلكتروني للبيانات، ومفهوم المحكمة الإلكترونية ومستلزماتها.

أوجه الشبه والاختلاف:

• التشابه: تتفق مع الدراسة الحالية في تناول المفاهيم الأساسية للتقاضي الإلكتروني والمحكمة الإلكترونية.

• الاختلاف: الدراسة السابقة هي دراسة نظرية ومفاهيمية عامة، بينما الدراسة الحالية هي دراسة تطبيقية وتقييمية محددة لمنصة "تاجز" في بيئة قضائية محددة (المملكة العربية السعودية).

خامساً: دراسة عمر لطيف كريم العبيدي (2017م)

العنوان: التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق (دراسة مقارنة).

المصدر: بحث منشور في مجلة جامعة تكريت - كلية الحقوق، المجلد (1)، العدد (3)، الجزء (1)، 1438هـ / 2017م.

المحتوى: تضمن البحث تحليلاً للنصوص القانونية في التشريعات المدنية (خاصة قانون المرافعات العراقي)، وآلية تطبيق التقاضي الإلكتروني في التشريعات، وكيفية تطبيق تلك التجربة في العراق والدول المقارنة. واشتمل على مبحثين رئيسيين: ماهية التقاضي الإلكتروني (تعريفه، خصائصه، صورته)، وآلية تطبيقه في العراق والدول المقارنة.

أوجه الشبه والاختلاف:

• التشابه: تتفق مع الدراسة الحالية في تناولها ماهية التقاضي الإلكتروني وخصائصه كدراسة تحليلية مقارنة.

• **الاختلاف:** الدراسة السابقة دراسة مقارنة عامة مع تركيز على التشريع العراقي،

بينما الدراسة الحالية هي دراسة تطبيقية متخصصة في النظام السعودي وتقييم أثر تطبيقه.

سادساً: دراسة صفاء أوتاني (2012م)

العنوان: المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق.

المصدر: بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد الأول، 2012م.

المحتوى: تناولت الدراسة تسليط الضوء على المحكمة الإلكترونية من خلال تحليل مفهوميها وتطبيقاتها في الدول العربية والغربية، وإمكانية أن تحل المحكمة الإلكترونية محل المحكمة بشكلها التقليدي.

أوجه الشبه والاختلاف:

• **التشابه:** تتفق مع الدراسة الحالية في تناولها للمفاهيم الأساسية للمحكمة الإلكترونية.

• **الاختلاف:** الدراسة السابقة دراسة تأسيسية ومفاهيمية قديمة نسبياً (2012م)، بينما

الدراسة الحالية هي دراسة تقييمية حديثة تركز على أثر تطبيق فعلي ومحدد

لمنصة "تاجز" في المملكة العربية السعودية.

الإطار النظري: التحول الرقمي والضمانات الإجرائية

1. مفهوم التحول الرقمي في القطاع العدلي

• 1.1. تعريف التحول الرقمي (Digital Transformation): المفهوم، الأبعاد،

والأهمية في الخدمات الحكومية.

• 1.2. العدالة الإلكترونية (e-Justice): المفهوم، النشأة، والركائز الأساسية.

• 1.3. التحول الرقمي للعدالة في المملكة العربية السعودية: إطار "رؤية 2030"

ومكانة القطاع العدلي.

2. منصة "ناجز" (Najiz) ودورها في الإجراءات القضائية

• 2.1. نشأة وتطور منصة "ناجز": الأهداف الإستراتيجية التي سعت الوزارة

لتحقيقها.

• 2.2. الخدمات القضائية الرئيسية المقدمة عبر "ناجز": (مثل: رفع الدعاوى،

التبليغات، المذكرات، إدارة الجلسات).

• 2.3. الإطار التنظيمي للمنصة: اللوائح والقرارات المنظمة لعمليات الرقمنة

الإجرائية.

3. التأصيل القانوني للضمانات الإجرائية وحق الدفاع

• 3.1. مفهوم الضمانات الإجرائية: الأهمية والدور في تحقيق مفهوم المحاكمة

العادلة.

• 3.2. حق الدفاع: الجوهر والنطاق: تعريف الحق ومكوناته الأساسية (حق العلم،

حق المواجهة، حق الاستعانة بمحام).

• 3.3. مصادر الضمانات الإجرائية في النظام السعودي: (الشرعية الإسلامية،

والنظام الأساسي للحكم، ونظام المرافعات الشرعية).

4. تحليل الإجراءات القضائية الرقمية وتأثيرها على حق العلم

• 4.1. التبليغ الإلكتروني عبر المنصة: مدى فاعليته، وضمان وصول التبليغ

بصورة موثوقة ومثبتة.

• 4.2. تحديات التبليغ: مشكلات عدم علم المتقاضين، أو عدم قدرته على الوصول

إلى التبليغات في الوقت المناسب.

• 4.3. إتاحة الوثائق والمستندات إلكترونياً: مدى سهولة الوصول إلى ملف

الدعوى ووثائق الخصم والاطلاع عليها كاملاً.

5. الجلسات القضائية عن بُعد (التقاضي المرئي) وأثرها على الضمانات

• 5.1. الإطار القانوني لتنظيم الجلسات عن بُعد في المملكة: اللوائح والضوابط

المنظمة.

• 5.2. أثر الجلسات المرئية على مبدأ المواجهة وعلنية الجلسات: تحليل الأبعاد

التقنية والقانونية.

• 5.3. تأثير البيئة الرقمية على دور المحامي: إمكانية الاستشارة الفورية للموكل،

وتقديم الدفوع بكفاءة خلال الجلسة الافتراضية.

6. الرقمنة وحق المساواة بين الخصوم (العدالة الإتاحة)

• 6.1. مفهوم العدالة الإتاحة (Access Justice): ضمان وصول الجميع إلى

العدالة دون عوائق.

• 6.2. الفجوة الرقمية (Digital Divide): تأثيرها على فئات المجتمع ذات

الكفاءة الرقمية المحدودة (كبار السن، سكان المناطق النائية).

• 6.3. تدابير وزارة العدل لتقليص الفجوة: المبادرات الموجهة للمتقاضين لزيادة

الوعي والاستخدام.

7. التحديات التقنية والأمن السيبراني في منصات العدالة الإلكترونية

• 7.1. متطلبات أمن المعلومات والبيانات القضائية: مبادئ السرية والنزاهة

والتوافر.

• 7.2. مشكلات الأعطال التقنية وتوقف النظام: الأثر على المواعيد الإجرائية

وحق المتقاضي.

• 7.3. الضمانات الأمنية في "ناجز": تحليل آليات التشفير والتحقق لحماية البيانات

القضائية الحساسة.

8. التحليل المقارن لتجارب العدالة الإلكترونية الدولية

• 8.1. تجارب دولية مختارة في تطبيق التقاضي الرقمي: (مثال: التجربة

الأمريكية، أو الإماراتية).

• 8.2. أوجه التشابه والاختلاف بين منصة "تاجز" وهذه التجارب: خاصة فيما

يتعلق بحماية حق الدفاع.

• 8.3. الدروس المستفادة: أهم الممارسات الفضلى (Best Practices) التي

يمكن أن تطبقها المملكة لتعزيز الضمانات.

9. التكيف القانوني للمفاهيم الإجرائية التقليدية في ظل الرقمنة

• 9.1. مفهوم الحضور والغياب: تكيف مفهوم "الحضور الفعلي" في ضوء

الجلسات المرئية.

• 9.2. التكيف القانوني للتوقيع الإلكتروني: اعتماده كبديل للتوقيع الخطي في

الوثائق القضائية.

• 9.3. حجية الدليل الرقمي: موقف القضاء السعودي من الأدلة المقدمة إلكترونياً

عبر المنصة.

10. المقترحات والرؤى المستقبلية لتحقيق التوازن بين الكفاءة والضمانات

• 10.1. تطوير الإطار التشريعي: سن قواعد أكثر تفصيلاً لتنظيم الجلسات المرئية

والتبليغ الإلكتروني.

• 10.2. التوصيات التقنية لمنصة "ناجز": تحسين واجهة المستخدم، وضمان

استقرار النظام.

• 10.3. دور التدريب والتأهيل: أهمية تدريب المحامين والقضاة والموظفين على

الاستخدام الأمثل للمنصة وحماية الحقوق الإجرائية.

منهجية وطرق بحث الدراسة

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical

Method)، وهو المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة وتحليل ظاهرة قائمة وتقييم أثرها الفعلي.

طبيعة المنهج:

1. الجانب الوصفي: سيتم من خلاله وصف وتحليل الإطار القانوني والتنظيمي

للتحول الرقمي في الإجراءات القضائية في المملكة العربية السعودية، وتحديدًا من

خلال التعرف على الخدمات والإجراءات التي توفرها منصة "ناجز".

2. الجانب التحليلي والتقييمي: سيتم تحليل وتقييم آراء ومواقف مجتمع الدراسة

(المحامون والقضاة) حول مدى تأثير هذه الإجراءات الرقمية على الضمانات

الإجرائية الأساسية وحقوق الدفاع، واختبار الفرضيات المطروحة في ضوء البيانات

المجمعة.

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأفراد الذين لهم صلة مباشرة وممارسة فعلية لاستخدام منصة "ناجز" في الإجراءات القضائية، وهم:

1. المحامون والمستشارون القانونيون: المسجلون والممارسون لمهنة المحاماة في

المملكة العربية السعودية، والذين يتولون تمثيل الخصوم أمام المحاكم ويستخدمون

المنصة بشكل يومي.

2. أعضاء الهيئة القضائية: القضاة العاملون في المحاكم العامة والجزائية والتجارية

والأحوال الشخصية، والذين يباشرون الإجراءات والجلسات القضائية عبر المنصة.

عينة الدراسة:

سيتم اختيار عينة قصدية أو طبقية من مجتمع الدراسة، وذلك لضمان تمثيل مناسب

لمختلف الفئات الجغرافية والمستويات الخبرات.

• **حجم العينة:** يتم تحديد حجم العينة وفقاً للمعادلات الإحصائية المتبعة في البحوث

الوصفية، مع التركيز على تحقيق التوازن بين عدد المحامين والقضاة لضمان

شمولية التقييم من زاوية الدفاع وزاوية القضاء.

• طريقة الاختيار: سيتم الاعتماد على العينة القصدية (Non-probability)

(Purposive Sampling) لضمان اختيار من لديهم خبرة واسعة في استخدام

المنصة ولديهم وعي بالضمانات الإجرائية، مما يعزز من مصداقية النتائج.

أداة جمع البيانات (الاستبيان)

تُعد الاستبانة الأداة الرئيسية لجمع البيانات الكمية والنوعية اللازمة لاختبار فرضيات

الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

تصميم الاستبيان:

سيتم تصميم الاستبيان ليضم عدة محاور رئيسية تتوافق مع الأهداف والتساؤلات

المطروحة، وهي كالتالي:

1. المحور الأول: البيانات الديموغرافية والخبرة التقنية: (مثل: سنوات الخبرة في

العمل العدلي، مدى إجادة استخدام التقنيات الرقمية، تكرار استخدام منصة

"ناجز").

2. المحور الثاني: تقييم كفاءة الإجراءات الرقمية: (قياس مدى السرعة والسهولة

والوضوح في خدمات مثل قيد الدعوى والتبليغ الإلكتروني).

3. المحور الثالث: أثر الرقمنة على حق الدفاع والضمانات الإجرائية: (يتضمن بنوداً

تقيس أثر الجلسات عن بُعد على حق المواجهة، مدى كفاية الوقت للرد

والتحضير، وسهولة تقديم البيانات).

4. المحور الرابع: التحديات والمقترحات التطويرية: (أسئلة مفتوحة ومغلقة حول أبرز

الصعوبات التقنية والقانونية ومقترحات التحسين).

مقياس الاستجابة:

سيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Five-point Likert Scale) في معظم بنود

الاستبيان لقياس مدى موافقة المستجيبين على العبارات، ويتراوح المقياس عادةً بين:

• (5) أوافق بشدة

• (4) أوافق

• (3) محايد

• (2) لا أوافق

• (1) لا أوافق بشدة

صدق وثبات الأداة:

1. الصدق (Validity): سيتم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين (خبراء

قانونيين وأكاديميين متخصصين في القانون الإجرائي وتقنيات العدالة) لتقييم صدق

المحتوى والبناء، وإجراء التعديلات اللازمة قبل التطبيق النهائي.

2. الثبات (Reliability): سيتم تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية صغيرة

(Pilot Study) من خارج العينة الأساسية، واستخدام معامل ألفا كرونباخ

(Cronbach's Alpha) لضمان اتساق وثبات الأداة وقدرتها على إعطاء نتائج

متطابقة في حال تكرارها.

حدود الدراسة (Scope of the Study)

تقتصر هذه الدراسة على الحدود التالية لضمان التركيز والعمق في معالجة المشكلة

البحثية:

12.1. الحدود الموضوعية (Thematic Scope)

تتخصر الدراسة موضوعياً في:

1. الإجراءات القضائية الرقمية: التركيز فقط على الخدمات والإجراءات المتعلقة

بالتقاضي في المحاكم (كرفع الدعاوى، والتبليغات، والجلسات المرئية) التي تُقدم

عبر منصة "تاجز".

2. الأثر الإجمالي: تقييم الجانب القانوني المتمثل في مدى تأثير الضمانات الإجرائية

وحق الدفاع بهذه الرقمنة، دون التعمق في الجوانب التقنية البحتة للمنصة (كالبنية

التحتية).

12.2. الحدود المكانية (Geographical Scope)

تقتصر الدراسة مكانياً على:

- المحاكم التابعة لوزارة العدل في المملكة العربية السعودية التي تطبق نظام التقاضي الإلكتروني والعمل بمنصة "ناجز".

12.3. الحدود الزمانية (Temporal Scope)

تقتصر الدراسة على:

- الفترة الزمنية التي شهدت فيها منصة "ناجز" تفعيلها الكامل لخدمات التقاضي عن بعد والإجراءات الرقمية (تحديداً بعد عام 2020م) وحتى تاريخ إعداد الدراسة وتحليل البيانات (عام 2025م)، لتقييم الأثر الفعلي بعد فترة كافية من التطبيق.

قائمة المراجع

1. آل ناصر، ش. (تموز، 2024م). التحول الرقمي السعودي بين الماضي والحاضر والمستقبل. مجلة التنمية الإدارية، (212).
2. أحمد، ر. (2021م). المحاكم الإلكترونية إلى أين. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (78)، 23-58.
3. أوتاني، ص. (2012م). المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 28(1).
4. إبراهيم، خ. (2008م). التقاضي الإلكتروني - الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
5. إبراهيم، ع. (د.ت.). متطلبات التحول الرقمي كمؤشر لتحقيق الإصلاح الإداري بالمؤسسات الرياضية بجمهورية مصر العربية في ضوء رؤية مصر 2030. مجلة بني سويف للعلوم التربوية البدنية والرياضية، 6.
6. الألفي، م. (2018م). تعريف القضاء لغة واصطلاحاً. شبكة الألوكة. تم الاسترجاع من [يُضاف الرابط].
7. أخبار الديوان المركز الإعلامي بوابة ديوان المظالم. (د.ت.). الموقع الرسمي لديوان المظالم. تم الاسترجاع من [يُضاف الرابط].

8. التقرير التنفيذي القياس التحول الرقمي. (د.ت.). موقع هيئة الحكومة الرقمية. تم

الاسترجاع من [يُضاف الرابط].

9. الخوري، ع. (2021م). الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات. القاهرة: المنظمة

العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية.

10. الدين بوزيد. (2021م). القضاء الإداري أحكام المنازعات الإدارية

وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية: الجزء الثاني الطرق الودية لفض

المنازعات الإدارية (ط. 1). الرياض: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع.

11. الدين بوزيد. (2024م). القضاء الإداري أحكام المنازعات الإدارية

وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية (ط. 3، ج. 1). الرياض: دار الكتاب

الجامعي للنشر والتوزيع.

12. الشرعة، ح. (2010م). التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية (ط.

1). الأردن: دار الثقافة للنشر.

13. القرشي، ح. (2022م، شباط 12). هكذا تعمل.. تفاصيل كاملة عن أول

محكمة رقمية في السعودية. العربية نت. تم الاسترجاع من [يُضاف الرابط].

14. الموسوعة العقدية. (د.ت.). الكتاب السابع الإيمان بالقضاء والقدر. الدرر

السنية. تم الاسترجاع من dorar.net

15. السكران، ر. (2024م، كانون الثاني 30). ديوان المظالم.. نقلة في تطوير القضاء الإداري. جريدة الرياض. تم الاسترجاع من [يُضاف الرابط].
16. الحساب الرسمي لديوان المظالم على منصة إكس. (د.ت.). [منشورات على منصة إكس]. تم الاسترجاع من [يُضاف الرابط].
17. اليوسف: التحول الرقمي في ديوان المظالم مرحلة تأسيسية لخلق بيئة تنموية وفق معايير الحوكمة. (2023م، كانون الأول 19). صحيفة سبق الإلكترونية (واس).
18. ديوان المظالم يستعد لإطلاق استراتيجيته الجديدة 2025 بورش عمل مكثفة. (14/02/1441هـ الموافق حوالي تشرين الأول 2019م). وكالة الأنباء السعودية (واس).
19. رئيس ديوان المظالم يوجه بتشكيل فريق عمل لدراسة تحويل جميع المحاكم الإدارية إلى محاكم رقمية. (2022م، أيار 11). وكالة الأنباء السعودية (واس).
20. صحيفة الجزيرة تستعرض أبرز مشاريع ومنجزات ديوان المظالم. (2018م، كانون الثاني 22). صحيفة الجزيرة.
21. في إطار إستراتيجيته للتحول الرقمي.. ديوان المظالم بلا ورق مع بداية العام 1445هـ. (2023م، تموز 19). عكاظ (الرياض).

22. حجازي، ع. ح. (1966م). المدخل للعلوم القانونية. القاهرة: المطبعة العالمية.

23. حسان، أ. ع. (2016م). كتاب القانون الإداري السعودي (ط. 2). جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع.

24. حسين، م. (2021م). إدارة الوثائق الرقمية في أجهزة الدولة في إطار منظومة التحول الرقمي. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، 3(8).

25. شرف الدين، م. (د.ت.). الكفايات التقنية لعضو هيئة التدريس بكلية التربية الرياضية في ضوء التوجه نحو التحول الرقمي. مجلة بني سويف للعلوم التربية البدنية والرياضية، 6.

26. عجيلة، م. ع. و. (د.ت.). أصول القانون الإداري. كلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء. الفجالة - القاهرة: مطبعة نهضة مصر.

27. عساف، ح. (2023م). دور التحول الرقمي في التعليم في تنمية الثقافة الرقمية لدى طالبات المدارس الحكومية ومعوقات ذلك من وجهة نظر المعلمات. مجلة العلوم التربوية، 50(2). جامعة المنصورة، مصر.

28. عيد، س. (2023م). التحول الرقمي وانعكاساته على كلفة الطالب الجامعي (دراسة تحليلية). مجلة كلية التربية - جامعة بورسعيد، (42).

29. محادين، ع. (2024م). دور القضاء في نشأة القانون الإداري [مقال

منشور]. محاماة نت. تم الاسترجاع من [يُضاف الرابط].

30. معجم الغني. (2024م، تموز 24). معاجم. تم الاسترجاع من

<https://www.maajim.com>

المراجع الأجنبية (Foreign References)

1. **Bradautanu, V** ,.et al. (2020) .From digital transformation: A Case for online courts in commercial disputes .European Bank. London, England.
2. **Hartung, D** ,.et al. (2022). The Future of Digital Justice . Boston Consulting Group .Retrieved from www.bcg.com
3. **Johnston, G & ,.Bowen, D** .(2005) .The Benefits of Electronic Records Management System: A General Review of Published and Some Unpublished Case .Records Management Journal.(3)15 ,
4. **Nguyen, L** .(2008) .A Preliminary Survey19 .th Australian Conference on Information System.

MidOcean University

College of Humanities

Department / Major: Master of Digital Law



Research Title

The Digital Transformation of Judicial Procedures in Saudi Courts (Najiz Platform): A Study of Its Impact on Procedural Guarantees and the Right to Defense.

Prepared by :Rakan Falih Al-Otaibi

Supervised by :

Academic Year202 5